# I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

## A.I لمحة عامة

شهد إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] إرتفاعاً ملحوظاً بقيمة 1,501 مليار ليرة (18.3 في المائة) خلال السنة الماضية ليصل إلى 9,719 مليار ليرة مع نهاية العام 2018 مقارنة مع مبلغ 8,218 مليار ليرة خلال العام 2017[2]. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة لموظفي القطاع العام (القانون رقم 46[3])، والتي أدت إلى ارتفاع كافة مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها. فبالتزامن مع زيادة الرواتب والأجور والتقديمات الإجتماعية بقيمة 591 مليار ليرة (بنسبة 10.9 في المائة)، إرتفعت معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بشكلٍ كبير بقيمة 343 مليار ليرة (17.1 بالمائة) و518 مليار ليرة (152.4 في المائة) على التوالي. يمكن تفسير الإرتفاع في تعويضات نهاية الخدمة بشكلٍ جزئي من خلال تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة، والتي شجَّعت الكثير من موظفي القطاع العام إلى التقدم بطلبات تقاعد مبكر. من جهة أخرى، شهدت التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب إرتفاعاً بقيمة 50 مليار ليرة (11.3 بالمائة).

شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة متوسطة بلغت 10.0 في المائة من إجمالي الناتج المحلي[4] للفترة الممتدة من عام 2014 ولغاية 2018. وقد شهدت هذه النسبة ارتفاعاً تدريجياً ليصل إلى 11.4 بالمائة خلال العام 2018 وذلك من 10.2 بالمائة خلال العام 2017، بالمقارنة مع نسبة 9.2 بالمائة في العام 2014. جاءت هذه الزيادة مدفوعة بالإرتفاع الملفت لمعدل النمو السنوي في المخصصات والرواتب وملحقاتها البالغ 18.3 خلال العام 2018، مقارنة مع متوسط نمو بنسبة 8.3 بالمائة خلال الفترة الممتدة من 2014 ولغاية 2018. في المقابل، نمت المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة تراكمية سنوية بلغت 8.4 بالمائة بين العامين 2011 و2018 ونسبة تراكمية سنوية بلغت 11.1 بالمائة بين العامين 2015 و2018.

**الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها 2014-2018**

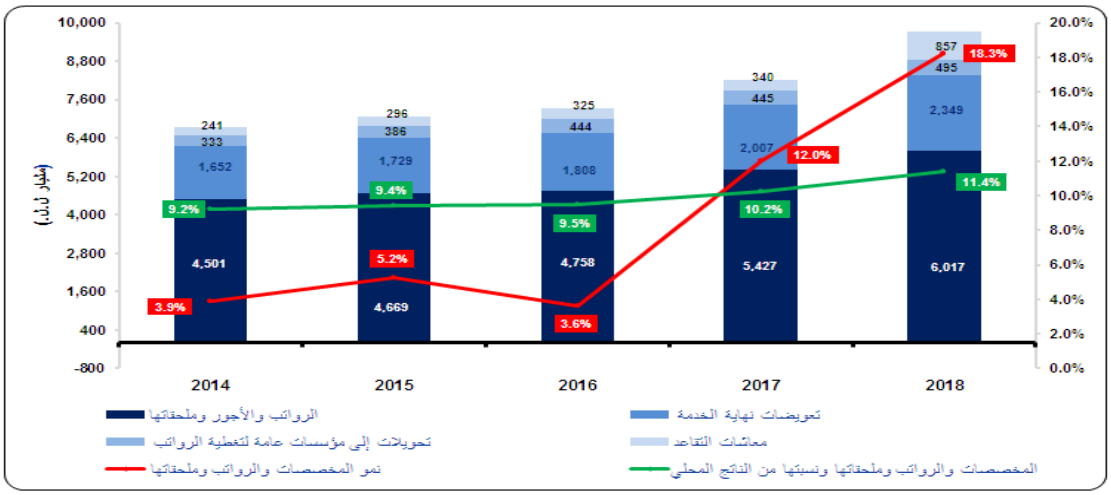


*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر كانون الأول 2018.

[3] تم إقرار القانون رقم 46 من قبل مجلس النواب في 18 تموز 2017، ووقعه رئيس الجمهورية في 21 آب 2017.

[4] قدر إجمالي الناتج المحلي بحوالي 85,037 مليار ليرة خلال العام 2018 وفقاً لتقرير آفاق الإقتصاد العالمي WEO الصادر عن صندوق النقد الدولي (IMF) في نيسان 2019 بعد إعتماد أرقام الحسابات القومية الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي لغاية العام 2017.

### B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

تشكل المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[5]، حيث سجلت نسبة 66.0 في المائة خلال كانون الثاني – كانون الأول 2016، مقابل 66.2 في المائة خلال كانون الثاني – كانون الأول 2017، و66.1 في المائة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2018. بالإضافة إلى ذلك، شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 32.7 في المائة من إجمالي النفقات مع نهاية العام 2016، لترتفع إلى 35.4 في المائة مع نهاية العام 2017، ومن ثم إلى 36.2 في المائة من إجمالي النفقات في العام 2018. يعود السبب الرئيسي وراء هذا الإرتفاع إلى الزيادة الملحوظة في معدل نمو المخصصات والرواتب وملحقاتها[6] خلال الفترة المذكورة.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني– كانون الأول 2018:

**الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الأولية الجارية واجمالي النفقات في كانون الثاني– كانون الأول 2018**

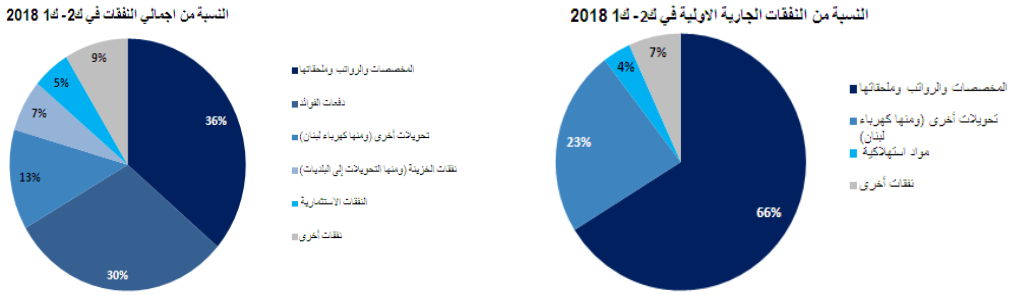


*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

*تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.*

## II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 590 مليار ليرة (10.9 بالمائة)، من 5,427 مليار ليرة في العام 2017 لتصل إلى 6,017 مليار ليرة خلال العام 2018[7]. بشكلٍ عام، يعود السبب الأساسي وراء هذه الزيادة إلى إرتفاع بقيمة (i) 352 مليار ليرة في الرواتب والأجور للجهاز العسكري، (ii) 111 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية للجهاز العسكري، (iii) 109 مليار ليرة في الرواتب والأجور للجهاز المدني، و(iv) 69 مليار ليرة في الرواتب والأجور للجهاز التربوي. في المقابل، إنخفضت "المدفوعات الأخرى" لإشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 65 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

في التفاصيل، يعود الإرتفاع في الرواتب والأجور وملحقاتها للجهاز العسكري إلى الزيادة في الرواتب والأجور لكافة الأجهزة العسكرية والتي جاءت كما يلي: (i) 269 مليار ليرة للجيش، (ii) 46 مليار ليرة لقوى الأمن الداخلي، (iii) 23 مليار ليرة لقوى الأمن العام، و(iv) 14 مليار ليرة لأمن الدولة، بالإضافة إلى زيادة في التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 107 مليار ليرة.

---

[5] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

[6] إرتفعت الرواتب والأجور وملحقاتها بنسبة 12.0 بالمائة و18.3 في المائة خلال الأعوام 2017 و 2018، مقارنة مع نسبة نمو سنوي بلغت 3.5 بالمائة و15.7 في المائة في إجمالي النفقات.

[7] قد تختلف الأرقام بشكل طفيف عن الأرقام الإجمالية المنشورة في مرصد المالية العامة نتيجة التدوير الحاصل.

من ناحية المكونات، شكلت الرواتب والأجور نسبة 76 في المائة من النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال العام 2018، تلتها التقديمات الإجتماعية (13 في المائة)، المنافع الوظيفية (4 في المائة)، في حين شكلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 7 في المائة من المجموع. بالمقارنة مع إجمالي الإنفاق الأولي، إنخفضت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من 35.3 في المائة في العام 2017 إلى نسبة 32.8 في المائة في العام 2018[8].

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

**الرسم البياني 3: مكوّنات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني– كانون الأول 2017 وكانون الثاني– كانون الأول 2018**

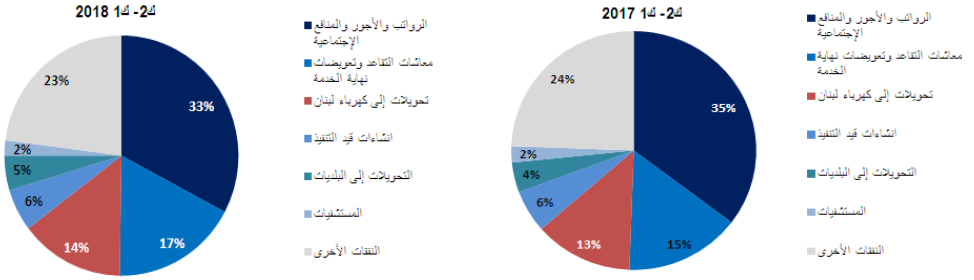


*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

*ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردبات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.*

**جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– كانون الأول من العامين 2017 و2018**

| (مليار ل.ل.) | الرواتب والأجور الأساسية | | المنافع الوظيفية 4/ | | التقديمات الاجتماعية 5/ | | نفقات أخرى 6/ | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2017 | 2018 | 2017 | 2018 | 2017 | 2018 | 2017 | 2018 | 2017 | 2018 |
| **الجهاز العسكري** | **2,632** | **2,983** | **92** | **98** | **696** | **808** | **3** | **2** | **3,423** | **3,891** |
| الجيش | 1,675 | 1,944 | 59 | 63 | 439 | 443 | 1 | 0 | 2,174 | 2,450 |
| قوى الأمن الداخلي | 724 | 770 | 26 | 26 | 199 | 307 | 1 | 0 | 949 | 1,102 |
| قوى الأمن العام | 184 | 206 | 4 | 5 | 43 | 40 | 1 | 1 | 232 | 252 |
| قوى أمن الدولة | 50 | 64 | 4 | 5 | 15 | 18 | 0 | 0 | 69 | 87 |
| **الجهاز التربوي** | 1,006 | 1,075 | 75 | 69 | 0 | 0 | 32 | 37 | 1,113 | 1,181 |
| **الجهاز المدني 1/** | 409 | 518 | 69 | 62 | 3 | 3 | 44 | 53 | 526 | 636 |
| **مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/** | | | | | | | 314 | 249 | 314 | 249 |
| **الجمارك 3/** | | | | | | | | | 51 | 57 |
| **غير مصنف** | | | | | | | | | 0 | 5 |
| **إجمالي الإنفاق** | 4,047 | 4,577 | 237 | 229 | 700 | 811 | 393 | 340 | 5,427 | 6,017 |

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردبات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

[8] يعود سبب ذلك إلى وتيرة الزيادة السريعة في قاعدة النفقات مع إرتفاع النفقات الأولية بنسبة 19.5 بالمائة بالمقارنة مع معدل نمو سنوي بنسبة 10.9 بالمائة للرواتب والأجور وملحقاتها.

## A.II الرواتب والأجور الأساسية

سجّلت الرواتب والأجور لموظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، إرتفاعاً بقيمة 530 مليار ليرة (13 في المائة) لتصل إلى 4,577 مليار ليرة مع مع نهاية العام 2018. يعود هذا الإرتفاع إلى زيادة مدفوعات الرواتب لجميع الأسلاك في القطاع العام.

### a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تأتي الزيادة السنوية البالغة 13.4 بالمائة (352 مليار ليرة) في الرواتب والأجور للجهاز العسكري بشكل رئيسي نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب إعتباراً من أيلول 2017. وقد برز الأثر السنوي لهذه الزيادة من خلال أرقام العام 2018 مع إرتفاع الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين في كل من (i) الجيش بقيمة 258 مليار ليرة، (ii) قوى الأمن الداخلي بقيمة 38 مليار ليرة، (iii) قوى الأمن العام بقيمة 25 مليار ليرة و(iv) قوى أمن الدولة بقيمة 13 مليار ليرة.

### b.A.II. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز التربوي بنسبة 6.8 في المائة على أساس سنوي خلال العام 2018، لتصل إلى 1,075 مليار ليرة بالمقارنة مع 1,006 مليار ليرة في العام 2017. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة في مدفوعات الرواتب للموظفيين الدائمين في كل من التعليم الإبتدائي بقيمة 54 مليار ليرة، التعليم الثانوي بقيمة 26 مليار ليرة، بالإضافة إلى المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 11 مليار ليرة. هذا في حين، تراجعت المدفوعات لصالح المتعاقدين بقمية 12 مليار ليرة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، وبقيمة 11 مليار ليرة في التعليم الثانوي. بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت رواتب المتمرنين في التعليم الإبتدائي بقيمة 9 مليار ليرة على أساس سنوي خلال الفترة المذكورة.

### c.A.II. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إرتفعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بشكل ملحوظ بقيمة 109 مليار ليرة (26.7 في المائة) خلال كانون الثاني– كانون الأول 2018 بالمقارنة مع العام 2017. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال العام 2018، مع نسبة 16.3 في المائة من مجموع كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (15.6 في المائة)، ومن ثم وزارة المالية (11.7 في المائة). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 3)*

في التفاصيل، شهدت الرواتب والأجور العائدة لموظفي وزارة الصحة العامة الإرتفاع الإسمي الأبرز سنوياً بقيمة 19.7 مليار ليرة (89.0 في المائة)[9] خلال العام 2018، تلتها وزارة المالية بمبلغ 15.2 مليار ليرة (33.0 في المائة). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 4)*

[9] تعود هذه الزيادة إلى إرتفاع المدفوعات لصالح المتعاقدين خلال كانون الثاني- كانون الأول 2018 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2017. ويرجع السبب إلى حدٍ كبير إلى مدفوعات المتأخرات للأعوام 1996-1997-1998، ومن 1999/01/01 إلى 2000/02/15، بالإضافة إلى مدفوعات المتأخرات العائدة للفترة ما بين 2017/08/21 و2017/12/31 بناءً على القانون رقم 46 تاريخ 2017/08/21. علاوة على ذلك، تم تسديد بعض المتأخرات خلال كانون الثاني – كانون الأول 2018 والعائدة للفترة ما بين 1999/01/01 و2017/08/31 وذلك بناءً على قرار مجلس شورى الدولة رقم 2017/2016/66 تاريخ 2017/05/09.

**جدول 3. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– كانون الأول من العامين 2017 – 2018**

| (مليون ليرة) | ك2- ك1 2017 | ك2- ك1 2018 | النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2018 |
|---|---|---|---|
| وزارة الخارجية والمغتربين | 72,475 | 84,595 | 16.3% |
| وزارة العدل | 69,876 | 80,863 | 15.6% |
| وزارة المالية | 45,221 | 60,444 | 11.7% |
| رئاسة مجلس الوزراء | 37,622 | 49,743 | 9.6% |
| مجلس النواب | 37,684 | 44,333 | 8.6% |
| وزارة الصحة العامة | 22,087 | 41,753 | 8.1% |
| وزارة الاشغال العامة والنقل | 21,976 | 27,636 | 5.3% |
| وزارة الزراعة | 20,200 | 25,684 | 5.0% |
| وزارة الداخلية والبلديات | 13,394 | 17,147 | 3.3% |
| وزارة الدفاع الوطني | 12,968 | 15,367 | 3.0% |
| اخرى | 43,438 | 55,200 | 13.6% |
| **المجموع** | **408,702** | **517,951** | **100%** |

*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

**جدول 4. التغيير في رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات 2017 – 2018**

| | التغير الإسمي (بملايين الليرات) 2018/2017 | نسبة التغيير السنوي 2018 /2017 |
|---|---|---|
| وزارة الصحة العامة | 19,666 | 89.0% |
| وزارة المالية | 15,223 | 33.7% |
| رئاسة مجلس الوزراء | 12,121 | 32.2% |
| وزارة الخارجية والمغتربين | 12,121 | 16.7% |
| وزارة العدل | 10,987 | 15.7% |
| مجلس النواب | 6,650 | 17.6% |
| وزارة الاشغال العامة والنقل | 5,660 | 25.8% |
| وزارة الزراعة | 5,484 | 27.1% |
| وزارة الداخلية والبلديات | 3,754 | 28.0% |
| وزارة الدفاع الوطني | 2,399 | 18.5% |
| اخرى | 15,186 | 27.5% |
| **المجموع** | **109,249** | **26.7%** |

*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

## B.II. التقديمات الاجتماعية

إرتفع إجمالي التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 111 مليار ليرة (15.9 في المائة) ليسجل 811 مليار ليرة في العام 2018. تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى إرتفاع بقيمة 107 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية لقوى الأمن الداخلي. في المقابل، إنخفضت التقديمات الإجتماعية لقوى الأمن العام بقيمة 2 مليار ليرة في العام 2018.

في التفاصيل، جاء الإرتفاع في التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي في العام 2018، بشكل رئيسي نتيجة زيادة بقيمة 95 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء وبقيمة 11 مليار ليرة في تقديمات المرض والأمومة. قابل هذه الزيادات جزئياً إنخفاض بقيمة 5 مليار ليرة في منح التعليم خلال الفترة المذكورة.

من جهة أخرى، جاء التراجع في التقديمات المخصصة لقوى الأمن العام خلال الفترة المذكورة نتيجة إنخفاض منح التعليم بقيمة 4 مليار ليرة والتي قابلها جزئياً إرتفاع بقيمة 2 مليار ليرة في تقديمات المرض والأمومة خلال الفترة قيد الدرس.

### C.II. اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة 249 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2018، بإنخفاض بنسبة 20.8 في المائة من مبلغ 314 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2017.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1731-1729
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE